جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

الملخص التنفيذي

أثر قانون الزكاة في معالجة عجز الموازنة العامة بدولة الكويت

2020

حقوق الطبع محفوظة

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

الملخص التنفيذي

أثر قانون الزكاة في معالجة عجز الموازنة العامة بدولة الكويت

الزكاة
فريضة شرعية ومسؤولية وطنية

2020

حقوق الطبع محفوظة

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

حضرة صاحب السمو الشيخ

صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

سمو الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

مرزوق علي الغانم

رئيس مجلس الأمة

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

فيصل عبدالمحسن البشاخ

رئيس مجلس الإدارة

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

كلمة رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الزكاة فريضة إلهية وعبادة مالية وشعيرة تكافلية مصدرها الشريعة الإسلامية ، وهي الركن الاقتصادي الأوسط من بين أركان الإسلام الخمسة ، وقد شُرِعَت الزكاة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وأمنية عليا للمجتمع ، فهي أداة اقتصادية مثلى لمعالجة حالات العجز والطوارئ الاقتصادية لدى الأفراد ، كما أنها وسيلة استراتيجية لتحقيق الأمن الاجتماعي وإصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات عبر تاريخ الحضارة الإسلامية .

وفي هذا العصر تبوأت دولة الكويت مقام الصدارة بعطاءاتها الخيرية وأدوارها الإنسانية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي ، وتقديرا لهذا التميز الإنساني فقد أطلق العالمُ لقب (قائد للعمل الإنساني) على حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ، كما لُقِّبَت دولة الكويت بأنها (مركز للعمل الإنساني) ، إضافة إلى أن العالم الإسلامي منح دولة الكويت لقب (الدولة المنسقة) في ملفي الزكاة والوقف ، وذلك تقديرا لقيادتها العالمية والمتميزة محليا وعالميا ، ولا ريب أن هذا التكريم العالمي والإسلامي لأمير دولة الكويت ومؤسساتها الخيرية يزيد من أعباء المسؤولية الإنسانية والعطاء الخيري الذي تنهض به دولة الكويت أميرا وحكومة وشعبا تجاه العالم أجمع ، كما أن هذا التحدي الحضاري يتطلب بالضرورة تطوير القوانين والتشريعات الكفيلة بتعزيز هذا الامتياز الكويتي الكريم .

وفي الوقت الحاضر تواجه الموازنة العامة لدولة الكويت ضغوطات متواصلة تتمثل بصورة عجز مالي سنوي متزايد ، وذلك نتيجة تزايد النفقات المالية العامة ، وتأتي فريضة الزكاة كأحد الحلول والمعالجات العملية الناجعة في التقليل من حدة العجز الحالي في الموازنة العامة ، حيث تساهم الزكاة في توفير مصادر أموال جديدة من خارج الميزانية ، ويتم تحصيلها من الثروات قليلة التوظيف أو شبه المعطلة من داخل الاقتصاد ، والحق إن هذا المطلب التكافلي الحضاري لم يغب عن نظر المشرع الكويتي منذ أن وضع دستور الدولة ، فقد اعتنى المشرع بذلك في عدة مواضع من دستور دولة الكويت .

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

فقد ورد في المادة (20) من دستور دولة الكويت : (الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية ، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين ، وذلك كله في حدود القانون) ، وأما من حيث الأداة التكليفية فقد نص الدستور في المادة رقم (23) على أن (العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة) ، وفي المادة (25) أيضا : (تكفل الدولة تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة) ، ولا سيما في ظل ما يواجهه العالم اليوم من مخاطر انتشار الوباء العالمي (مرض فيروس كورونا Covid 19) ، وما فرضه من تحديات كارثية ومحنة حقيقية على دولة الكويت بمختلف أجهزتها ومؤسساتها، إضافة إلى تراجع السعر العالمي للنفط ، مما بات ينذر بمخاطر كبيرة تهدد الميزانية العامة للدولة في العقد القادم .

وفي مبادرة وطنية تهدف إلى تقديم الزكاة كعلاج فعال يخفف من حدة العجز المتصاعد في الموازنة العامة لدولة الكويت فقد قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بإعداد هذه الدراسة الميدانية بعنوان : (أثر قانون الزكاة في معالجة عجز الموازنة العامة بدولة الكويت)، حيث تم التطبيق على عينة من الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، وذلك من أجل تقديم مؤشر نسبي لما يمكن أن تحصله الدولة من مصدر الزكاة ، ومن ثم كيف يمكن للزكاة أن تسد جانبا غير قليل من نفقات الدولة في مجالات متعددة حالية ، أخذا بعين الاعتبار أن هذه النفقات الحكومية يجب أن تنسجم وتتداخل مع مصارف الزكاة الثمانية حسبما تقرره الشريعة الإسلامية الغراء ، وهذا يتطلب إقرار قانون نوعي جديد للزكاة يواكب أحدث التطورات العالمية في تقنين وحوكمة الزكاة المعاصرة ، ويعمل على تطوير آلياتها بما يواكب الحاجة الملحة إلى زيادة كفاءتها في دعم الموازنة العامة للدولة في المرحلة الحساسة الراهنة ، وذلك بصورة أكثر انضباطا من الناحية الشرعية [1] ، وأعلى كفاءة وفاعلية في تحفيز الاقتصاد الكويتي وتخفيف الأعباء عن الميزانية العامة للدولة .

١ - صدر في الكويت قانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٦ في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة ، وفيه تم تكليف الشركات المساهمة بأداء نسبة (١ ٪) من صافي أرباحها السنوية ، الأمر الذي لقي تحفظات شرعية من هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف ومن بيت الزكاة ، حيث النسبة الواجبة في الشريعة الإسلامية (٢,٥ ٪) – أي ربع العشر – ، ولا تؤخذ الزكاة إلا من النقدية وعروض التجارة إذا حال عليها الحول وكانت نصابا ، فضلا عن الإشكالات القانونية والإجرائية الكثيرة التي يواجهها تطبيق القانون حتى الآن .

اولا : هدف الدراسة

إثبات الأثر الإيجابي لقانون الزكاة الجديد في معالجة عجز الموازنة العامة لدولة الكويت.

ثانيا : دواعي وضرورات الدراسة

1. تفاقم العجز السنوي في الموازنة العامة لدولة الكويت كأحد أهم المخاطر الاستراتيجية.
2. تفشي وباء كورونا القاتل (Covid 19) في مختلف دول العالم ، ووصوله للمجتمع الكويتي.
3. التراجع الحاد في أسعار النفط وما يشكله من مخاطر استراتيجية تواجه الميزانية العامة للدولة في السنوات القادمة .
4. ضرورة تطوير وحوكمة واقع وآليات فريضة الزكاة في دولة الكويت باعتبارها من أركان الإسلام الخمسة.

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

ثالثا : محددات الدراسة

لقد تم الاعتماد في إعداد الدراسة على المحددات الرئيسة التالية :

1. تم الاقتصار على حساب زكاة عينة من الشركات المساهمة والمدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
2. تم تنويع العينة بحيث شملت قطاعات اقتصادية في أنشطة ومجالات متعددة ، وأبرزها :
   - أ- القطاع المصرفي .
   - ب- قطاع التمويل والاستثمار .
   - ج- قطاع التأمين .
   - د- قطاع الاتصالات .
   - هـ- قطاعات الشركات الأخرى .
3. تم حساب زكاة عينة مكونة من (20) شركة مساهمة كويتية مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، وهو ما نسبته (12 %) من إجمالي عدد الشركات المدرجة والبالغ عددها (167) شركة[2].
4. تم الاقتصار فقط على بند (النقدية والأرصدة في البنوك) في جميع ميزانيات الشركات المشمولة بالدراسة ، وذلك لان (النقد) اصل تجب فيه الزكاة بالنصوص الشرعية الصحيحة، وباجماع فقهاء الشريعة قديما وحديثا.
5. من أجل استخراج مقدار الزكاة الواجبة فقد تم تطبيق المعادلة المباشرة التالية (رصيد النقدية X 2,577 %) ، وذلك باعتبار حساب الزكاة طبقا للسنة الميلادية[3] .
6. تم الاعتماد على البيانات المالية للتقارير المنشورة حول عينة الدراسة لتلك الشركات ، وقد شملت دراسة قائمة المركز المالي لآخر سنتين ماليتين (2018 - 2019)[4] .

---

٢ - انظر : الموقع الإلكتروني (هيئة أسواق المال) بدولة الكويت (cma.gov.kw) .

٣ - الأصل أن مقدار الزكاة الواجبة يعادل (ربع العشر) أي بنسبة (٢،٥ ٪) ، لكن المعتمد هنا نسبة (٢،٥٧٧ ٪) ، وسبب ذلك أن عدد أيام السنة الميلادية أكبر من عدد أيام السنة الهجرية بحوالي (١١) يوما ، فانعكس ذلك رياضيا على زيادة نسبة الزكاة .

٤ - تم الرجوع للتقارير المالية السنوية المنشورة على المواقع الالكترونية الرسمية للشركات عينة الدراسة .

رابعا : قيم الدراسة

إن القيمة العليا التي تنطلق منها هذه الدراسة تتمثل في الشعار التالي: (فريضة شرعية ومسؤولية وطنية) ،وإن هذه القيمة الكبرى تتفرع عنها منظومة من القيم التفصيلية ، وتتلخص في الآتي :

1. الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام وهي أداة اقتصادية فعالة تؤخذ من الأغنياء وتصرف في المصارف الثمانية .
2. بلد الإنسانية في ظل قيادة أمير الإنسانية .
3. المسؤولية الوطنية في التصدي لمشكلة عجز الموازنة العامة للدولة .

خامسا : الزكاة الواجبة في رصيد النقدية لدى الشركات المختارة

لقد قمنا بالرجوع إلى المراكز المالية لعشرين (20) شركة مساهمة كويتية مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، حيث رصدنا بصورة خاصة الرصيد المتعلق ببند (النقدية وارصدة البنوك) لدى كل منها ، والذي يظهر في جانب (الموجودات) ضمن بنود (الأصول) من الميزانية ، كما تمت الدراسة بصورة مقارنة لبند (النقدية) في آخر سنتين ماليتين (2018 - 2019) .

يتضمن الجدول التالي بيان أسماء الشركات العشرين التي شملتها عينة الدراسة ، مع بيان مقدار رصيد (النقدية) لدى كل شركة منها ، ومقدار الزكاة الشرعية الواجبة في نقديتها ، ومعادلتها (النقدية X 2,577 %) ، وذلك طبقا لما يظهر في الجدول التالي :

أثر قانون الزكاة في معالجة عجز الموازنة العامة بدولة الكويت

		رصيد النقدية 2019	الزكاة (2,577٪)	رصيد النقدية 2018	الزكاة (2,577٪)
أولا : قطاع البنوك					
.1	البنك الوطني	3,787,173,000	97,595,448	2,966,707,000	76,452,039
.2	بيت التمويل الكويتي	1,678,356,000	43,251,234	1,381,170,000	35,592,750
.3	البنك الأهلي الكويتي	864,248,000	22,271,671	702,233,000	18,096,544
.4	البنك التجاري الكويتي	856,901,000	22,082,338	858,825,000	22,131,920
.5	بنك الخليج	847,881,000	21,849,893	742,109,000	19,124,148
.6	بنك برقان	614,488,000	15,835,355	1,164,270,000	30,003,237
.7	بنك بوبيان	232,393,000	5,988,767	83,805,000	2,159,654
.8	البنك الأهلي المتحد	133,712,000	3,445,758	76,937,000	1,982,666
.9	بنك وربة	102,544,000	2,642,558	20,015,000	515,786
.10	بنك الكويت الدولي	96,319,000	2,482,140	41,585,000	1,071,645
مجموع أرصدة القطاع		9,214,015,000	237,445,167	8,037,656,000	207,130,395
ثانيا : قطاع التمويل والاستثمار					
.11	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	5,345,095	137,743	9,429,614	243,001
.12	مجموعة الامتياز	28,850,260	743,471	47,109,455	1,214,010
مجموع أرصدة القطاع		34,195,355	881,214	56,539,069	1,457,011
ثالثا : قطاع التأمين					
.13	شركة الكويت للتأمين	5,872,369	151,330	4,411,389	113,681
.14	الشركة الأهلية للتأمين	7,188,198	185,239	5,950,373	153,341
.15	مجموعة الخليج للتأمين	87,661,768	2,259,043	64,943,762	1,673,600
مجموع أرصدة القطاع		100,722,335	2,595,614	75,305,524	1,940,623
رابعا : قطاع الاتصالات					
.16	شركة (zain)	296,985,000	7,653,303	311,916,000	8,038,075
.17	شركة (ooredoo)	90,459,000	2,331,125	92,103,000	2,373,494
.18	شركة (stc)	76,739,000	1,977,564	65,710,000	1,693,346
مجموع أرصدة القطاع		464,183,000	11,961,995	469,729,000	12,104,916
خامسا : قطاع الشركات الأخرى					
.19	شركة طيران الجزيرة	23,754,647	612,157	6,465,306	166,610
.20	الشركة التجارية العقارية	4,024,768	103,718	1,622,383	41,808
مجموع أرصدة القطاع		27,779,415	715,875	8,087,689	208,419
الإجمالي		9,840,895,105	253,599,866	8,647,317,282	222,841,360

سادسا : نتائج الدراسة ومخرجاتها

1. أظهرت البيانات المالية للقطاع المصرفي أن إجمالي رصيد النقدية لدى البنوك الكويتية في نهاية السنة المالية 2019 يعادل (9,214,015,000) د.ك ، وأن مقدار الزكاة الواجبة فيها يعادل (237,445,167) د.ك .
2. أظهرت البيانات أن إجمالي رصيد (النقدية) لدى بعض شركات قطاع التمويل والاستثمار الكويتية في نهاية السنة المالية 2019 يعادل (34,195,355) د.ك ، وأن مقدار الزكاة الواجبة فيها يعادل (881,214) د.ك .
3. أظهرت البيانات المالية أن إجمالي رصيد (النقدية) لدى بعض شركات التأمين الكويتية في نهاية السنة المالية 2019 يعادل (100,722,335) د.ك ، وأن مقدار الزكاة الواجبة فيها يعادل (2,595,614) د.ك .
4. أظهرت البيانات المالية أن إجمالي رصيد (النقدية) لدى شركات الاتصالات العاملة بدولة الكويت في نهاية السنة المالية 2019 يعادل (464,183,000) د.ك ، وأن مقدار الزكاة الواجبة فيها يعادل (11,961,995) د.ك .
5. أظهرت البيانات المالية أن إجمالي رصيد (النقدية) لدى بعض الشركات الكويتية الأخرى في قطاعي الطيران والعقار في نهاية السنة المالية 2019 يعادل (27,779,415) د.ك ، وأن مقدار الزكاة الواجبة فيها يعادل (715,875) د.ك .
6. بلغ مجموع أرصدة (النقدية) لدى الشركات العشرين المختارة كعينة للدراسة ما مقداره (9,840,895,105) ، وذلك طبقا لما يظهر في ميزانياتها للسنة المالية المنتهية في 31 /12 / 2019، وأن مقدار الزكاة الواجبة فيها يعادل (253,599,866) ، أي بما يزيد في قيمته النقدية عن (ربع مليار دينار كويتي)[5] .
7. في حين بلغ مجموع أرصدة (النقدية) لدى الشركات العشرين المختارة كعينة للدراسة ما مقداره (8,647,317,282) ، وذلك طبقا لما يظهر في ميزانياتها للسنة المالية المنتهية في 31 /12 / 2018، وأن مقدار الزكاة الواجبة فيها يعادل (222,841,360) .

٥ - لم تتعرض الدراسة لحساب زكاة (عروض التجارة) لدى الشركات المختارة (عينة الدراسة) حيث يظهر هذا البند محاسبيا في قائمة المركز المالي باسم (بضاعة / مخزون / اصول متاجرة / اصول متاحة للبيع) ونحوها، فان حساب هذه البنود من شانه ان يزيد من حصيلة الزكاة الواجبه سنويا وبنسبة كبيرة .

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

سابعا : أثر حصيلة الزكاة في سد نفقات سنوية اعتيادية تتحملها الموازنة العامة للدولة

مـن المتوقع أن تساهم حصيلة الزكاة السنوية – حسب النتائج الموضحة في الجدول السابق – في سد العديد من النفقات التي تتحملها ميزانية الدولة ، والتي تتداخل مع مصارف الزكاة الثمانية حسبما تقرره الشريعة الإسلامية ، وذلك وفقا للضوابط التي تعتمدها هيئة الفتوى الشرعية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت[6] ، وعليه فنشير إلى بعض النفقات التي يمكن أن تخففها الزكاة عن كاهل الميزانية العامة للدولة ، وأبرزها ما يلي :

1. المعونات التي تقدمها الدولة للأسر الفقيرة والمتعففة، سواء بواسطة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، أو بواسطة المؤسسات الخيرية الحكومية إضافة إلى الهلال الأحمر الكويتي.
2. الكفالات المنتظمة أو المقطوعة التي تتحملها ميزانية الدولة من أجل إعانة المرضى المحتاجين، وتوفير العلاج الطبي اللازم لهم مجانا ، ولا سيما دعم العلاج بكلفة باهظة .
3. المساعدات والمعونات الخارجية والتي تتحملها ميزانية الدولة لدعم الدول الفقيرة وأصحاب الكوارث والمجاعات في العالم الإسلامي ، ولا سيما ما تكفله الدولة عبر مؤسساتها التي تعمل في نطاق العلاقات الخارجية ، مثل : وزارة الخارجية والصندوق الكويتي للتنمية .
4. توفير وتعمير المساكن الضرورية للأسر غير القادرة على توفير مسكن لها لعدة سنوات ، حيث يعتبر المسكن من الحاجات الضرورية للأسرة الكويتية .
5. توفير الاحتياجات الضرورية لفئة غير محددي الجنسية ، مثل : المأكل والمشرب والمسكن والعلاج والتعليم .

---

٦ – بادرت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (٢٠١٨) إلى تطوير معيار محاسبي جديد يضبط عملية حساب زكاة الشركات طبقا لأصولها الشرعية والقانونية وبما يتفق مع مبادئ وفروض المحاسبة الدولية ، وبعد عرض (معيار محاسبة زكاة الشركات طبقا لوصف الغنى في الشريعة الإسلامية) على هيئة الفتوى الشرعية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت فقد أصدرت هيئة الفتوى قرارها بتاريخ (٢٤ شعبان ١٤٤٠هـ الموافق ٢٠١٩/٤/٢٩م) بشأن المصادقة على ما ورد بالمعيار ، وقد جاء في نص الفتوى ما يلي : (إن المعيار الوارد يتوافق – في الجملة – مع الاجتهادات الفقهية السائغة والمقبولة ضمن مدارس الفقه الإسلامي ، ولم يشذّ في شيء منها عن المذاهب الفقهية الأربعة المعتبرة ، كما لم يتضمن المعيار أي مخالفة للنصوص الشرعية أو الإجماعات الواردة في باب الزكاة) ، ولا ريب أن مصادقة أعلى جهة إفتاء شرعية رسمية في الدولة على الإصدار المحاسبي الذي أصدرته المؤسسة المهنية الأعرق في المحاسبة المالية في الدولة ليُسبِغ على هذا المعيار جودة عالية ويجعله موضع ثقة واعتبار من الناحيتين الشرعية والمحاسبية ، وهو ما تبناه نموذج القانون الجديد في نصوصه .

ثامنا : توصيات الدراسة

1. في ضوء الدراسة – وطبقا للأرقام في الجدول السابق – فإننا نوصي بضرورة استعجال إقرار قانون جديد يلزم بحوكمة الزكاة في مختلف الشركات المساهمة في كل من القطاعين الحكومي (العام) والأهلي (الخاص) ، وذلك من أجل رفع كفاءة مساهمة الزكاة في تخفيف حدة العجز السنوي بالموازنة العامة للدولة .
2. توصي الدراسة بأن يشمل القانون تكليف جميع الشركات المساهمة في دولة الكويت ، سواء كانت مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية أو غير مدرجة ، وذلك من أجل تعزيز مساهمتها في سد جزء غير قليل من العجز المتزايد في الميزانية العامة للدولة .
3. توصي الدراسة باستكمال فحص وتحليل بقية الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، والبالغ عددها (156) شركة ، وعلى افتراض أن زكاة رصيد (النقدية) في الشركات المتبقية تعادل (50) مليون دينار كويتي ، فهذا يعني أن إجمالي مقدار الزكاة الواجبة على جميع الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ستتجاوز سقف (300) مليون دينار كويتي ، وهو ما يعادل (1) مليار دولار أمريكي تقريبا .

تاسعا : الخلاصة

إن تشريع قانون جديد للزكاة يواكب أحدث تطبيقات وآليات الزكاة في العالم الإسلامي ، ويرتقي بحوكمة الزكاة في الدولة وتطوير واقعها التشريعي والتطبيقي من شأنه أن يسد جزءً ليس بالقليل من النفقات السنوية للميزانية العامة للدولة ، والتي تتداخل مع مصارف الزكاة الثمانية المنصوصة في الشريعة الإسلامية ، ولا سيما أن الدراسة قد أثبتت أن التقديرات الأولية لمقدار الزكاة الواجبة على رصيد (النقدية) فقط لدى جميع الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قد ستتجاوز سقف (300) مليون دينار كويتي ، وهو ما يعادل (1) مليار دولار أمريكي تقريبا .

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

الملخص التنفيذي

أثر قانون الزكاة في معالجة عجز الموازنة العامة بدولة الكويت

2020